



الأنباء

تقرير: كاريزما المرشح نهد الوصول إلى قبة البرلمان.

• وكاريزما البوفيهات تلعب دورا

واحد

علماء: انبعاث الكربون سيؤخر العصر الجليدي.

• لا مشكلة لدى الدول العربية فهي ما زالت بالعصر الحجري.

أبو اللطف

رئيس التحرير
يوسف خالد المزروع

كويتية يومية سياسية شاملة، تأسست عام 1976
تطبع في مطابع «الأنباء»
تصدر عن شركة باب الكويت للصحافة (ذ.م.م)
الشويخ، طريق المطار، شارع الصحافة
ص.ب. 23915 الصفاة، الرمز البريدي 13100 كويت
editorial@alanba.com.kw

Alomairet2@yahoo.com
عبدالمطيف عبد الوهاب العميري

أمانة



ماذا بعد حكم المسلم؟!

الحكم الصادر ضد د. فيصل المسلم على خلفية كشفه شيكا صادرا عن رئيس الوزراء السابق لأحد النواب داخل قاعة عبدالله السالم هو حكم نهائي لا مجال للطعن فيه، حسب إجراءات التقاضي، خاصة أن الكثير لا يعول على الحكم بقدر ما تتجه الأنظار إلى الآثار المترتبة على هذا الحكم، خاصة في موضوع شطب طلب ترشيح د. فيصل المسلم بسبب هذا الحكم، وبعيدا عن وجهة نظري في هذا الحكم وحيثياته إلا أنني أجد نفسي ملزما باحترام أحكام القضاء ولكن يجب الانتباه إلى أن هناك سلطة تقديرية لوزير الداخلية في موضوع شطب الترشيح ومدى انطباق هذا الحكم على شرط الإخلال بالأمانة، خاصة أن هناك مبدأ قضائيا يفسر ويعرف معيار الإخلال بالأمانة على «أنه تلك الجرائم التي ترجع إلى ضعف في الخلق وانحراف في الطبع مع الأخذ في الاعتبار نوع الجريمة والظروف التي ارتكبت فيها والأفعال المكونة لها»، طعن رقم 862 لسنة 29 قضائية - عليا - جلسة 17 من فبراير 1983، وفي نهاية الأمر سيصدر وزير الداخلية قراره في موضوع الشطب الذي سيكون تحت رقابة وإشراف المحكمة الإدارية التي يلجأ إليها المتضرر من قرار الوزير، وبالتالي ستكون للقضاء كلمة الفصل في موضوع الشطب نهائيا، وفي جميع الأحوال وبالرغم من الألم الذي يعتصر القلوب من آثار هذا الحكم، خاصة على أداء النواب وممارسة دورهم الرقابي مستقبلا، فليس أمامنا إلا احترام القضاء وعدم الانفعال وضبط ردود الأفعال وعدم اللجوء إلى التاجيح أو النزول إلى الشارع فكل ذلك لا يجدي نفعا ولكن الأفضل أن نفكر جيدا في سن تشريعات تعالج جميع الثغرات القانونية التي تسببت في تلك الأحداث كذلك وضع نصوص صريحة وواضحة تبين المعيار في موضوع الإخلال بالأمانة والسعامة وغل يد السلطة التقديرية للحكومة في مثل هذه القضايا.

أتمنى أن تنصب السلطة التقديرية لوزير الداخلية في صالح د. فيصل المسلم الذي تصدر لقضية فساد وكان ضحية استفزاز حكومي وفي النهاية هو بالنسبة لنا سيظل أمينا ونحسبه مخلصا ووفيا للقسم الذي التزم به وأتمنى أن يدان المجرمون الحقيقيين من القبيضة ومن على شاكلتهم لأنهم هم الخونة الحقيقيين للأمة وللأمانة ولا تتشرف الأمة بتمثيلهم.

سرقة أكبر قبقاب في هولندا

لاهاي - أ.ف.ب: سرق أكبر قبقاب في هولندا يبلغ طوله أربعة امتار ووزنه طنين من بلدة أنتير شرق هولندا حيث كان يزين الشارع الرئيسي، على ما ذكرت الشرطة المحلية. وقالت روزيتا دي فريز الناطقة باسم الشرطة المحلية: «لا نعرف من سرقة إلا أنه اختفى فعلا» موضحة أن القبقاب الخشبي سرق ليل الجمعة. وقالت دي فريز «إنها مزحة. وقد تلقينا رسالة إلكترونية تفيد بأن القبقاب سيعود على الأرجح بعد الكارنفال».

وتعزز على الشرطة تحديد مصدر الرسالة الإلكترونية وفتحت تحقيقا بين السكان من دون التوصل إلى نتيجة.

مفرقات على أسطوانة مدمجة للحد من الإزعاج في تايوان

تايبيه - أ.ف.ب: ستوزع السلطات في تايبيه عاصمة تايوان مجانا تسجيلات لمفرقات على أسطوانات مدمجة للحد من الإزعاج الصوتي الذي يرافق عادة حلول رأس السنة الصينية على ما أعلنت الأربعاء. وجاء في رسالة صادرة عن البلدية «المفرقات تسبب الجلبة المحلية بالأجواء والبيئة، نحث السكان على التخلي عنها». والمفرقات والألعاب النارية الأخرى جزء لا يتجزأ من الثقافة الصينية. وبحسب معتقدات قديمة راسخة فإن الأصوات الصاخبة الصادرة عن المفرقات تبعد الأرواح الشريرة خلال السنة الجديدة. ويحتفل بالسنة القمرية الجديدة في 22 يناير هذه السنة.

مواقيت الصلاة

الفجر 5.20
الشروق 6.44
الظهر 11.56
العصر 2.50
المغرب 5.09
العشاء 6.30



حالة البحر

أعلى مد: 00,44 ص - 2,46 م
أدنى جزر: 8,12 ص - 9,12 م



حالة الطقس

سحب خفيفة مع غبار
مثار والرياح شمالية
غربية سرعتها من 22
إلى 24 كم / ساعة



العظمى: 19
الصغرى: 8

alayaaf63@yahoo.com
منى العياف

«طوفة عروق»



تحدث في مقالاتي السابقة عن القضاء، كما أنني منذ سنوات وأنا أطلب بضرورة احترامه وإجلاله، لأنني مؤمنة بأن بقاء الأمم رهن ببقاء قضائها نزيها، ولكننا اليوم كدولة نجد أننا أمام حراك سياسي كرهه يحاول الرزح والقضاء تلقائيا في قلب هذا الحراك، بما يوحي بأننا أصبحنا دولة تخضع لسيطرة المجموعة التي أدارت مؤخرا الصراع السياسي في البلاد، وغيرت المشهد كله بتغيير الحكومة وحل المجلس، هذه المجموعة هي التي تأتي الآن وتلعب من وراء الكواليس، وتعتمد على الطعن والتشكيك في مؤسسة القضاء، عن طريق ممارسات غير سوية انعكست على قرار شطب بعض المرشحين «المثيرين للجدل»، وأرجو الانتباه لهذا الوصف «مثيرين للجدل» فهم كذلك فعلا مثيرون للجدل للبعض، وهم أيضا طرف في لعبة التنافس القبل بالنسبة للبعض الآخر.

وهنا مربط الفرس! فهناك إرهاب حقيقي يتعرض له المواطن ويشعر به الآن بعد أن استطاع من غيروا المشهد والذين لم يقبلوا بالاحتكام للديموقراطية ولا المحكمة الدستورية، أن يتناولوا الآن على القضاء إرهاب الدولة التي آثرت إصدار قرارات نعتقد أنها غير مسؤولة وتضع علامات استفهام تجعلنا نسال «وين رايجين؟!»

□□□

فكما هو معروف فإن وزارة الداخلية لا تملك أن تشطب مرشحا لأنها ليس لديها قانون لشطب هذا المرشح إلا من خلال الجداول الانتخابية! وما نعلمه علم اليقين أن هذه الجداول الانتخابية محصنة وهي متمثلة في الناخبين وأي شخص أقدم على الترشح هو في الأصل ناخب، ولأن نجاح المرشح يعتمد على الناخب فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن على وزارة الداخلية هو الآتي: هل أطلعت كل الناخبين على صحيفة سوابقهم وتم اعتمادها وتحسينها أم لا؟! وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف تقوم الداخلية اليوم بشطب هؤلاء المرشحين؟! هذا يؤكد أن الجداول الانتخابية غير محصنة لأنه كان يتعين على وزارة الداخلية أن تشطب أي ناخب صدرت بحقه أحكام على جرائم مخلة بالشرف، وذلك قبل أن تحصن هذه الجداول، بمعنى أن الوزارة ما كان عليها أن تنتظر ليدنوا ترشيحاتهم حتى تقوم بشطبهم، فهذا لا معنى له إلا أنه مجرد رد أفعال وإن الوزارة لم

تحدثت في مقالاتي السابقة عن القضاء، كما أنني منذ سنوات وأنا أطلب بضرورة احترامه وإجلاله، لأنني مؤمنة بأن بقاء الأمم رهن ببقاء قضائها نزيها، ولكننا اليوم كدولة نجد أننا أمام حراك سياسي كرهه يحاول الرزح والقضاء تلقائيا في قلب هذا الحراك، بما يوحي بأننا أصبحنا دولة تخضع لسيطرة المجموعة التي أدارت مؤخرا الصراع السياسي في البلاد، وغيرت المشهد كله بتغيير الحكومة وحل المجلس، هذه المجموعة هي التي تأتي الآن وتلعب من وراء الكواليس، وتعتمد على الطعن والتشكيك في مؤسسة القضاء، عن طريق ممارسات غير سوية انعكست على قرار شطب بعض المرشحين «المثيرين للجدل»، وأرجو الانتباه لهذا الوصف «مثيرين للجدل» فهم كذلك فعلا مثيرون للجدل للبعض، وهم أيضا طرف في لعبة التنافس القبل بالنسبة للبعض الآخر.

وهنا مربط الفرس! فهناك إرهاب حقيقي يتعرض له المواطن ويشعر به الآن بعد أن استطاع من غيروا المشهد والذين لم يقبلوا بالاحتكام للديموقراطية ولا المحكمة الدستورية، أن يتناولوا الآن على القضاء إرهاب الدولة التي آثرت إصدار قرارات نعتقد أنها غير مسؤولة وتضع علامات استفهام تجعلنا نسال «وين رايجين؟!»

□□□

فكما هو معروف فإن وزارة الداخلية لا تملك أن تشطب مرشحا لأنها ليس لديها قانون لشطب هذا المرشح إلا من خلال الجداول الانتخابية! وما نعلمه علم اليقين أن هذه الجداول الانتخابية محصنة وهي متمثلة في الناخبين وأي شخص أقدم على الترشح هو في الأصل ناخب، ولأن نجاح المرشح يعتمد على الناخب فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن على وزارة الداخلية هو الآتي: هل أطلعت كل الناخبين على صحيفة سوابقهم وتم اعتمادها وتحسينها أم لا؟! وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف تقوم الداخلية اليوم بشطب هؤلاء المرشحين؟! هذا يؤكد أن الجداول الانتخابية غير محصنة لأنه كان يتعين على وزارة الداخلية أن تشطب أي ناخب صدرت بحقه أحكام على جرائم مخلة بالشرف، وذلك قبل أن تحصن هذه الجداول، بمعنى أن الوزارة ما كان عليها أن تنتظر ليدنوا ترشيحاتهم حتى تقوم بشطبهم، فهذا لا معنى له إلا أنه مجرد رد أفعال وإن الوزارة لم

تحدثت في مقالاتي السابقة عن القضاء، كما أنني منذ سنوات وأنا أطلب بضرورة احترامه وإجلاله، لأنني مؤمنة بأن بقاء الأمم رهن ببقاء قضائها نزيها، ولكننا اليوم كدولة نجد أننا أمام حراك سياسي كرهه يحاول الرزح والقضاء تلقائيا في قلب هذا الحراك، بما يوحي بأننا أصبحنا دولة تخضع لسيطرة المجموعة التي أدارت مؤخرا الصراع السياسي في البلاد، وغيرت المشهد كله بتغيير الحكومة وحل المجلس، هذه المجموعة هي التي تأتي الآن وتلعب من وراء الكواليس، وتعتمد على الطعن والتشكيك في مؤسسة القضاء، عن طريق ممارسات غير سوية انعكست على قرار شطب بعض المرشحين «المثيرين للجدل»، وأرجو الانتباه لهذا الوصف «مثيرين للجدل» فهم كذلك فعلا مثيرون للجدل للبعض، وهم أيضا طرف في لعبة التنافس القبل بالنسبة للبعض الآخر.

وهنا مربط الفرس! فهناك إرهاب حقيقي يتعرض له المواطن ويشعر به الآن بعد أن استطاع من غيروا المشهد والذين لم يقبلوا بالاحتكام للديموقراطية ولا المحكمة الدستورية، أن يتناولوا الآن على القضاء إرهاب الدولة التي آثرت إصدار قرارات نعتقد أنها غير مسؤولة وتضع علامات استفهام تجعلنا نسال «وين رايجين؟!»

□□□

فكما هو معروف فإن وزارة الداخلية لا تملك أن تشطب مرشحا لأنها ليس لديها قانون لشطب هذا المرشح إلا من خلال الجداول الانتخابية! وما نعلمه علم اليقين أن هذه الجداول الانتخابية محصنة وهي متمثلة في الناخبين وأي شخص أقدم على الترشح هو في الأصل ناخب، ولأن نجاح المرشح يعتمد على الناخب فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن على وزارة الداخلية هو الآتي: هل أطلعت كل الناخبين على صحيفة سوابقهم وتم اعتمادها وتحسينها أم لا؟! وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف تقوم الداخلية اليوم بشطب هؤلاء المرشحين؟! هذا يؤكد أن الجداول الانتخابية غير محصنة لأنه كان يتعين على وزارة الداخلية أن تشطب أي ناخب صدرت بحقه أحكام على جرائم مخلة بالشرف، وذلك قبل أن تحصن هذه الجداول، بمعنى أن الوزارة ما كان عليها أن تنتظر ليدنوا ترشيحاتهم حتى تقوم بشطبهم، فهذا لا معنى له إلا أنه مجرد رد أفعال وإن الوزارة لم

تحدثت في مقالاتي السابقة عن القضاء، كما أنني منذ سنوات وأنا أطلب بضرورة احترامه وإجلاله، لأنني مؤمنة بأن بقاء الأمم رهن ببقاء قضائها نزيها، ولكننا اليوم كدولة نجد أننا أمام حراك سياسي كرهه يحاول الرزح والقضاء تلقائيا في قلب هذا الحراك، بما يوحي بأننا أصبحنا دولة تخضع لسيطرة المجموعة التي أدارت مؤخرا الصراع السياسي في البلاد، وغيرت المشهد كله بتغيير الحكومة وحل المجلس، هذه المجموعة هي التي تأتي الآن وتلعب من وراء الكواليس، وتعتمد على الطعن والتشكيك في مؤسسة القضاء، عن طريق ممارسات غير سوية انعكست على قرار شطب بعض المرشحين «المثيرين للجدل»، وأرجو الانتباه لهذا الوصف «مثيرين للجدل» فهم كذلك فعلا مثيرون للجدل للبعض، وهم أيضا طرف في لعبة التنافس القبل بالنسبة للبعض الآخر.

وهنا مربط الفرس! فهناك إرهاب حقيقي يتعرض له المواطن ويشعر به الآن بعد أن استطاع من غيروا المشهد والذين لم يقبلوا بالاحتكام للديموقراطية ولا المحكمة الدستورية، أن يتناولوا الآن على القضاء إرهاب الدولة التي آثرت إصدار قرارات نعتقد أنها غير مسؤولة وتضع علامات استفهام تجعلنا نسال «وين رايجين؟!»

□□□

فكما هو معروف فإن وزارة الداخلية لا تملك أن تشطب مرشحا لأنها ليس لديها قانون لشطب هذا المرشح إلا من خلال الجداول الانتخابية! وما نعلمه علم اليقين أن هذه الجداول الانتخابية محصنة وهي متمثلة في الناخبين وأي شخص أقدم على الترشح هو في الأصل ناخب، ولأن نجاح المرشح يعتمد على الناخب فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن على وزارة الداخلية هو الآتي: هل أطلعت كل الناخبين على صحيفة سوابقهم وتم اعتمادها وتحسينها أم لا؟! وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف تقوم الداخلية اليوم بشطب هؤلاء المرشحين؟! هذا يؤكد أن الجداول الانتخابية غير محصنة لأنه كان يتعين على وزارة الداخلية أن تشطب أي ناخب صدرت بحقه أحكام على جرائم مخلة بالشرف، وذلك قبل أن تحصن هذه الجداول، بمعنى أن الوزارة ما كان عليها أن تنتظر ليدنوا ترشيحاتهم حتى تقوم بشطبهم، فهذا لا معنى له إلا أنه مجرد رد أفعال وإن الوزارة لم

تحدثت في مقالاتي السابقة عن القضاء، كما أنني منذ سنوات وأنا أطلب بضرورة احترامه وإجلاله، لأنني مؤمنة بأن بقاء الأمم رهن ببقاء قضائها نزيها، ولكننا اليوم كدولة نجد أننا أمام حراك سياسي كرهه يحاول الرزح والقضاء تلقائيا في قلب هذا الحراك، بما يوحي بأننا أصبحنا دولة تخضع لسيطرة المجموعة التي أدارت مؤخرا الصراع السياسي في البلاد، وغيرت المشهد كله بتغيير الحكومة وحل المجلس، هذه المجموعة هي التي تأتي الآن وتلعب من وراء الكواليس، وتعتمد على الطعن والتشكيك في مؤسسة القضاء، عن طريق ممارسات غير سوية انعكست على قرار شطب بعض المرشحين «المثيرين للجدل»، وأرجو الانتباه لهذا الوصف «مثيرين للجدل» فهم كذلك فعلا مثيرون للجدل للبعض، وهم أيضا طرف في لعبة التنافس القبل بالنسبة للبعض الآخر.

وهنا مربط الفرس! فهناك إرهاب حقيقي يتعرض له المواطن ويشعر به الآن بعد أن استطاع من غيروا المشهد والذين لم يقبلوا بالاحتكام للديموقراطية ولا المحكمة الدستورية، أن يتناولوا الآن على القضاء إرهاب الدولة التي آثرت إصدار قرارات نعتقد أنها غير مسؤولة وتضع علامات استفهام تجعلنا نسال «وين رايجين؟!»

□□□

فكما هو معروف فإن وزارة الداخلية لا تملك أن تشطب مرشحا لأنها ليس لديها قانون لشطب هذا المرشح إلا من خلال الجداول الانتخابية! وما نعلمه علم اليقين أن هذه الجداول الانتخابية محصنة وهي متمثلة في الناخبين وأي شخص أقدم على الترشح هو في الأصل ناخب، ولأن نجاح المرشح يعتمد على الناخب فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن على وزارة الداخلية هو الآتي: هل أطلعت كل الناخبين على صحيفة سوابقهم وتم اعتمادها وتحسينها أم لا؟! وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف تقوم الداخلية اليوم بشطب هؤلاء المرشحين؟! هذا يؤكد أن الجداول الانتخابية غير محصنة لأنه كان يتعين على وزارة الداخلية أن تشطب أي ناخب صدرت بحقه أحكام على جرائم مخلة بالشرف، وذلك قبل أن تحصن هذه الجداول، بمعنى أن الوزارة ما كان عليها أن تنتظر ليدنوا ترشيحاتهم حتى تقوم بشطبهم، فهذا لا معنى له إلا أنه مجرد رد أفعال وإن الوزارة لم

تحدثت في مقالاتي السابقة عن القضاء، كما أنني منذ سنوات وأنا أطلب بضرورة احترامه وإجلاله، لأنني مؤمنة بأن بقاء الأمم رهن ببقاء قضائها نزيها، ولكننا اليوم كدولة نجد أننا أمام حراك سياسي كرهه يحاول الرزح والقضاء تلقائيا في قلب هذا الحراك، بما يوحي بأننا أصبحنا دولة تخضع لسيطرة المجموعة التي أدارت مؤخرا الصراع السياسي في البلاد، وغيرت المشهد كله بتغيير الحكومة وحل المجلس، هذه المجموعة هي التي تأتي الآن وتلعب من وراء الكواليس، وتعتمد على الطعن والتشكيك في مؤسسة القضاء، عن طريق ممارسات غير سوية انعكست على قرار شطب بعض المرشحين «المثيرين للجدل»، وأرجو الانتباه لهذا الوصف «مثيرين للجدل» فهم كذلك فعلا مثيرون للجدل للبعض، وهم أيضا طرف في لعبة التنافس القبل بالنسبة للبعض الآخر.

تحدثت في مقالاتي السابقة عن القضاء، كما أنني منذ سنوات وأنا أطلب بضرورة احترامه وإجلاله، لأنني مؤمنة بأن بقاء الأمم رهن ببقاء قضائها نزيها، ولكننا اليوم كدولة نجد أننا أمام حراك سياسي كرهه يحاول الرزح والقضاء تلقائيا في قلب هذا الحراك، بما يوحي بأننا أصبحنا دولة تخضع لسيطرة المجموعة التي أدارت مؤخرا الصراع السياسي في البلاد، وغيرت المشهد كله بتغيير الحكومة وحل المجلس، هذه المجموعة هي التي تأتي الآن وتلعب من وراء الكواليس، وتعتمد على الطعن والتشكيك في مؤسسة القضاء، عن طريق ممارسات غير سوية انعكست على قرار شطب بعض المرشحين «المثيرين للجدل»، وأرجو الانتباه لهذا الوصف «مثيرين للجدل» فهم كذلك فعلا مثيرون للجدل للبعض، وهم أيضا طرف في لعبة التنافس القبل بالنسبة للبعض الآخر.

وهنا مربط الفرس! فهناك إرهاب حقيقي يتعرض له المواطن ويشعر به الآن بعد أن استطاع من غيروا المشهد والذين لم يقبلوا بالاحتكام للديموقراطية ولا المحكمة الدستورية، أن يتناولوا الآن على القضاء إرهاب الدولة التي آثرت إصدار قرارات نعتقد أنها غير مسؤولة وتضع علامات استفهام تجعلنا نسال «وين رايجين؟!»

□□□

فكما هو معروف فإن وزارة الداخلية لا تملك أن تشطب مرشحا لأنها ليس لديها قانون لشطب هذا المرشح إلا من خلال الجداول الانتخابية! وما نعلمه علم اليقين أن هذه الجداول الانتخابية محصنة وهي متمثلة في الناخبين وأي شخص أقدم على الترشح هو في الأصل ناخب، ولأن نجاح المرشح يعتمد على الناخب فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن على وزارة الداخلية هو الآتي: هل أطلعت كل الناخبين على صحيفة سوابقهم وتم اعتمادها وتحسينها أم لا؟! وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف تقوم الداخلية اليوم بشطب هؤلاء المرشحين؟! هذا يؤكد أن الجداول الانتخابية غير محصنة لأنه كان يتعين على وزارة الداخلية أن تشطب أي ناخب صدرت بحقه أحكام على جرائم مخلة بالشرف، وذلك قبل أن تحصن هذه الجداول، بمعنى أن الوزارة ما كان عليها أن تنتظر ليدنوا ترشيحاتهم حتى تقوم بشطبهم، فهذا لا معنى له إلا أنه مجرد رد أفعال وإن الوزارة لم

تحدثت في مقالاتي السابقة عن القضاء، كما أنني منذ سنوات وأنا أطلب بضرورة احترامه وإجلاله، لأنني مؤمنة بأن بقاء الأمم رهن ببقاء قضائها نزيها، ولكننا اليوم كدولة نجد أننا أمام حراك سياسي كرهه يحاول الرزح والقضاء تلقائيا في قلب هذا الحراك، بما يوحي بأننا أصبحنا دولة تخضع لسيطرة المجموعة التي أدارت مؤخرا الصراع السياسي في البلاد، وغيرت المشهد كله بتغيير الحكومة وحل المجلس، هذه المجموعة هي التي تأتي الآن وتلعب من وراء الكواليس، وتعتمد على الطعن والتشكيك في مؤسسة القضاء، عن طريق ممارسات غير سوية انعكست على قرار شطب بعض المرشحين «المثيرين للجدل»، وأرجو الانتباه لهذا الوصف «مثيرين للجدل» فهم كذلك فعلا مثيرون للجدل للبعض، وهم أيضا طرف في لعبة التنافس القبل بالنسبة للبعض الآخر.

وهنا مربط الفرس! فهناك إرهاب حقيقي يتعرض له المواطن ويشعر به الآن بعد أن استطاع من غيروا المشهد والذين لم يقبلوا بالاحتكام للديموقراطية ولا المحكمة الدستورية، أن يتناولوا الآن على القضاء إرهاب الدولة التي آثرت إصدار قرارات نعتقد أنها غير مسؤولة وتضع علامات استفهام تجعلنا نسال «وين رايجين؟!»

□□□

فكما هو معروف فإن وزارة الداخلية لا تملك أن تشطب مرشحا لأنها ليس لديها قانون لشطب هذا المرشح إلا من خلال الجداول الانتخابية! وما نعلمه علم اليقين أن هذه الجداول الانتخابية محصنة وهي متمثلة في الناخبين وأي شخص أقدم على الترشح هو في الأصل ناخب، ولأن نجاح المرشح يعتمد على الناخب فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن على وزارة الداخلية هو الآتي: هل أطلعت كل الناخبين على صحيفة سوابقهم وتم اعتمادها وتحسينها أم لا؟! وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف تقوم الداخلية اليوم بشطب هؤلاء المرشحين؟! هذا يؤكد أن الجداول الانتخابية غير محصنة لأنه كان يتعين على وزارة الداخلية أن تشطب أي ناخب صدرت بحقه أحكام على جرائم مخلة بالشرف، وذلك قبل أن تحصن هذه الجداول، بمعنى أن الوزارة ما كان عليها أن تنتظر ليدنوا ترشيحاتهم حتى تقوم بشطبهم، فهذا لا معنى له إلا أنه مجرد رد أفعال وإن الوزارة لم

تحدثت في مقالاتي السابقة عن القضاء، كما أنني منذ سنوات وأنا أطلب بضرورة احترامه وإجلاله، لأنني مؤمنة بأن بقاء الأمم رهن ببقاء قضائها نزيها، ولكننا اليوم كدولة نجد أننا أمام حراك سياسي كرهه يحاول الرزح والقضاء تلقائيا في قلب هذا الحراك، بما يوحي بأننا أصبحنا دولة تخضع لسيطرة المجموعة التي أدارت مؤخرا الصراع السياسي في البلاد، وغيرت المشهد كله بتغيير الحكومة وحل المجلس، هذه المجموعة هي التي تأتي الآن وتلعب من وراء الكواليس، وتعتمد على الطعن والتشكيك في مؤسسة القضاء، عن طريق ممارسات غير سوية انعكست على قرار شطب بعض المرشحين «المثيرين للجدل»، وأرجو الانتباه لهذا الوصف «مثيرين للجدل» فهم كذلك فعلا مثيرون للجدل للبعض، وهم أيضا طرف في لعبة التنافس القبل بالنسبة للبعض الآخر.

وهنا مربط الفرس! فهناك إرهاب حقيقي يتعرض له المواطن ويشعر به الآن بعد أن استطاع من غيروا المشهد والذين لم يقبلوا بالاحتكام للديموقراطية ولا المحكمة الدستورية، أن يتناولوا الآن على القضاء إرهاب الدولة التي آثرت إصدار قرارات نعتقد أنها غير مسؤولة وتضع علامات استفهام تجعلنا نسال «وين رايجين؟!»

□□□

فكما هو معروف فإن وزارة الداخلية لا تملك أن تشطب مرشحا لأنها ليس لديها قانون لشطب هذا المرشح إلا من خلال الجداول الانتخابية! وما نعلمه علم اليقين أن هذه الجداول الانتخابية محصنة وهي متمثلة في الناخبين وأي شخص أقدم على الترشح هو في الأصل ناخب، ولأن نجاح المرشح يعتمد على الناخب فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن على وزارة الداخلية هو الآتي: هل أطلعت كل الناخبين على صحيفة سوابقهم وتم اعتمادها وتحسينها أم لا؟! وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف تقوم الداخلية اليوم بشطب هؤلاء المرشحين؟! هذا يؤكد أن الجداول الانتخابية غير محصنة لأنه كان يتعين على وزارة الداخلية أن تشطب أي ناخب صدرت بحقه أحكام على جرائم مخلة بالشرف، وذلك قبل أن تحصن هذه الجداول، بمعنى أن الوزارة ما كان عليها أن تنتظر ليدنوا ترشيحاتهم حتى تقوم بشطبهم، فهذا لا معنى له إلا أنه مجرد رد أفعال وإن الوزارة لم

تحدثت في مقالاتي السابقة عن القضاء، كما أنني منذ سنوات وأنا أطلب بضرورة احترامه وإجلاله، لأنني مؤمنة بأن بقاء الأمم رهن ببقاء قضائها نزيها، ولكننا اليوم كدولة نجد أننا أمام حراك سياسي كرهه يحاول الرزح والقضاء تلقائيا في قلب هذا الحراك، بما يوحي بأننا أصبحنا دولة تخضع لسيطرة المجموعة التي أدارت مؤخرا الصراع السياسي في البلاد، وغيرت المشهد كله بتغيير الحكومة وحل المجلس، هذه المجموعة هي التي تأتي الآن وتلعب من وراء الكواليس، وتعتمد على الطعن والتشكيك في مؤسسة القضاء، عن طريق ممارسات غير سوية انعكست على قرار شطب بعض المرشحين «المثيرين للجدل»، وأرجو الانتباه لهذا الوصف «مثيرين للجدل» فهم كذلك فعلا مثيرون للجدل للبعض، وهم أيضا طرف في لعبة التنافس القبل بالنسبة للبعض الآخر.

وهنا مربط الفرس! فهناك إرهاب حقيقي يتعرض له المواطن ويشعر به الآن بعد أن استطاع من غيروا المشهد والذين لم يقبلوا بالاحتكام للديموقراطية ولا المحكمة الدستورية، أن يتناولوا الآن على القضاء إرهاب الدولة التي آثرت إصدار قرارات نعتقد أنها غير مسؤولة وتضع علامات استفهام تجعلنا نسال «وين رايجين؟!»

□□□

فكما هو معروف فإن وزارة الداخلية لا تملك أن تشطب مرشحا لأنها ليس لديها قانون لشطب هذا المرشح إلا من خلال الجداول الانتخابية! وما نعلمه علم اليقين أن هذه الجداول الانتخابية محصنة وهي متمثلة في الناخبين وأي شخص أقدم على الترشح هو في الأصل ناخب، ولأن نجاح المرشح يعتمد على الناخب فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن على وزارة الداخلية هو الآتي: هل أطلعت كل الناخبين على صحيفة سوابقهم وتم اعتمادها وتحسينها أم لا؟! وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف تقوم الداخلية اليوم بشطب هؤلاء المرشحين؟! هذا يؤكد أن الجداول الانتخابية غير محصنة لأنه كان يتعين على وزارة الداخلية أن تشطب أي ناخب صدرت بحقه أحكام على جرائم مخلة بالشرف، وذلك قبل أن تحصن هذه الجداول، بمعنى أن الوزارة ما كان عليها أن تنتظر ليدنوا ترشيحاتهم حتى تقوم بشطبهم، فهذا لا معنى له إلا أنه مجرد رد أفعال وإن الوزارة لم

تحدثت في مقالاتي السابقة عن القضاء، كما أنني منذ سنوات وأنا أطلب بضرورة احترامه وإجلاله، لأنني مؤمنة بأن بقاء الأمم رهن ببقاء قضائها نزيها، ولكننا اليوم كدولة نجد أننا أمام حراك سياسي كرهه يحاول الرزح والقضاء تلقائيا في قلب هذا الحراك، بما يوحي بأننا أصبحنا دولة تخضع لسيطرة المجموعة التي أدارت مؤخرا الصراع السياسي في البلاد، وغيرت المشهد كله بتغيير الحكومة وحل المجلس، هذه المجموعة هي التي تأتي الآن وتلعب من وراء الكواليس، وتعتمد على الطعن والتشكيك في مؤسسة القضاء، عن طريق ممارسات غير سوية انعكست على قرار شطب بعض المرشحين «المثيرين للجدل»، وأرجو الانتباه لهذا الوصف «مثيرين للجدل» فهم كذلك فعلا مثيرون للجدل للبعض، وهم أيضا طرف في لعبة التنافس القبل بالنسبة للبعض الآخر.

أوباما يخلع ملابسه أثناء ممارسته كرة القدم الأميركية!



وكالات: أظهرت مجموعة من الصور الرئيس (باراك أوباما) وهو عاري الصدر أثناء مشاركته لضباط الخدمة السرية مباراة في كرة القدم الأميركية على الرمال في جزيرة هاواي وذلك في ختام اجازة قضاها هناك لمدة 10 أيام. وكشفت الصور أن الرئيس البالغ من العمر 50 عاما لا يزال يتمتع بقوام رياضي ولياقة ممتازة في مثل هذا العمر. وتأتي اجازة أوباما في وقت يتصارع فيه ستة من مرشحي الحزب الجمهوري للفرز بترشيح الحزب لمنافسة أوباما على منصب الرئاسة الخريف القادم.

.. وميشال تعرب عن آرائها بكل صراحة لزوجها

علاقتنا، ويشير كتاب «ذي أوباما» للصحافية جودي كانتور العاملة في صحيفة «نيويورك تايمز» الذي صدر الثلاثاء إلى أن شد حبال كان قائما في بداية ولاية الرئيس بين زوجته وفريق عمله المقرب. وبحسب الكتاب، قد رفض معاونا الرئيس أي تدخل للسيدة الأولى في جدول أعمال زوجها السياسي في حين كانت هي تعارض التسويات السياسية التي كانت في رأياها تجعل من زوجها رئيسا عاديا في نظر الشعب. وتكشف الصحافية أن السيدة الأولى قد آثرت حفيظة كلا من الأمين العام للبيت

واشنطن - أ.ف.ب: ردا على ما جاء في كتاب تحدث عن توتر بين السيدة الأولى في الولايات المتحدة وفريق العمل المقرب من باراك أوباما، قالت ميشال أوباما إنها تعرب عن آرائها «بكل صراحة» لزوجها. وفي مقابلة على قناة «سي بي اس» بثت مقتطفات منها الثلاثاء، أقرت ميشال أوباما بأن الرئيس الأميركي «محاط بمعاونين محنكين وأنا لست ملزمة بالشؤون التي يديرها يوميا». وأضافت «لكن ذلك لا يعني أنني لا أعرب عن آرائني لزوجي وصحيح أنني أعبر عنها بكل صراحة وذلك بحكم



مطعم السكته القلبية!

مطعم السكته القلبية.. احد اغرب المطاعم في اميركا، وجباته كبيرة وغنية جدا بالدھون ما يكفي لتصيب متناولها بالسكته القلبية. زبائن المحل عليهم ارتداء ملابس مثل نزلاء المستشفيات والاطباء مع الادوات الطبية، اما قائمة الطعام فتعرض العاملون في المطعم فيرتدون زي المرضين بينما يرتدي مديرهم زي الطبيب.

هولندا تعترم حظر القات

أمستردام - رويترز: قالت الحكومة الهولندية أنها ستحظر نبات القات المخدر الذي يتعاطاه

مطلوب للإيجار
لدبلوماسيين أجانب
• 15 فيلا سوبر ديوكس من 1500 إلى 2500 د.ك.
• 6 هزل من 800 إلى 1200
• شقة أو دور من 300 إلى 750 د.ك.
٩٧١٧٧٣٧٨
٩٧٢٤٤٤٤٨